Document: EB 2007/92/R.30/Rev.1
Agenda: 12(c)(iv)
Date: 13 December 2007
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية فييت نام من أجل

برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Atsuko Toda
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2638 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: at.toda@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة البرنامج iii

موجز التمويل iv

أولاً – البرنامج 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1
باء – التمويل المقترح 1
جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2
دال – الأهداف الإنمائية 3
هاء – التنسيق والمواءمة 3
واو – المكونات وفئات النفقات 4
زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 4
حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 5
طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6
ياء – المخاطر الرئيسية 6
كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني 7

ثالثاً – التوصية 8

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية من أجل برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف، على النحو الوارد في الفقرة 39.

خريطة منطقة البرنامج

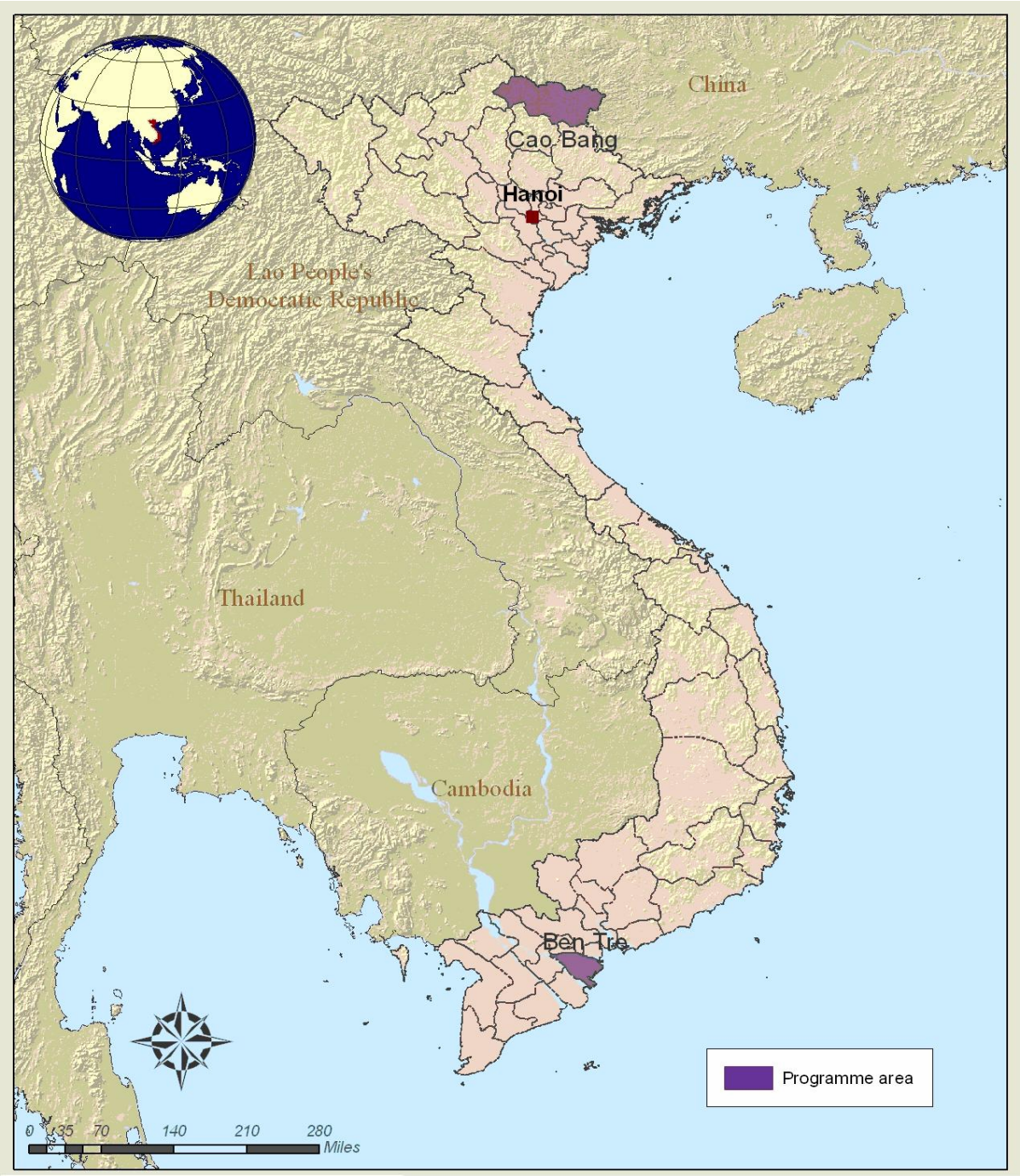

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية فييت نام الاشتراكية

برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية فييت نام الاشتراكية
الوكالة المنفذة:	اللجنة الشعبية لإقليم بين تري اللجنة الشعبية لإقليم كوا بانغ
التكلفة الكلية للبرنامج:	50.50 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	22.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 35 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	350 000 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.55 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	حكومة ألمانيا حكومة لكسمبرغ
قيمة التمويل المشترك:	حكومة ألمانيا:1.77 مليون دولار أمريكي حكومة لكسمبرغ: 3.99 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	5.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية:	2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.80 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	سينفذ البرنامج بإشراف مباشر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية من أجل برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- من شأن البرنامج المقترح أن يسهّل إيجاد فرص للسوق وللأعمال مع فقراء الريف وتنمية هذه الفرص، وذلك ضمن إطار تنمية سلاسل القيمة، بغية تحسين سبل معيشتهم.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية بمبلغ 22.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 35 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بمبلغ 000 350 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.55 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل برنامج تنمية الأعمال لصالح فقراء الريف في بين تري وكاو بانغ. ومدة سداد القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، وبرسم خدمة قدرها ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة..

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ مخصصات جمهورية فييت نام الاشتراكية في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" نحو 59.4 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص للفترة 2007-2009.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية سواء في التزاماتها ومصروفاتها ارتفاعاً مطرداً. وبلغ احتياطي العملات الأجنبية حسب التقديرات نحو 14.5 مليار دولار أمريكي، عند نهاية الربع الأول من عام 2007. وعند نهاية عام 2006، ثبت الدين الخارجي عند نسبة 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ثبت معدل رسوم خدمة الدين عند 5.5 في المائة.

تدفق الأموال

5- ستُفتتح ثلاثة حسابات خاصة لدى وزارة المالية، بحيث يخصص اثنان منهما للإقليمين اللذين يشملهما البرنامج، أما الحساب الثالث فيخصص لمصرف فييتنام للزراعة والتنمية الريفية. وستُحوَّل الأموال إلى حسابات المشروعات التي يتم فتحها لدى الخزانة العامة لكل إقليم، وإلى الحسابات الموجودة لدى فروع مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية في كلا الإقليمين.

ترتيبات الإشراف

6- سيشرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مباشرةً على البرنامج.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا يتوقع وجود استثناءات.

التسيير

8- يُقترح اتخاذ التدابير التالية من أجل تعزيز الجوانب المتعلقة بتسيير البرنامج: (i) تعزيز دور الوكالات المركزية الرئيسية في إدارة الجودة أثناء التنفيذ؛ (ii) إنشاء لجنة توجيهية للمشاريع في كلا الإقليمين لتقديم ما تحتاجه إدارة البرنامج من إشراف وتوجيه؛ (iii) إنشاء نظام رصد وتقييم يكون متناسقاً مع النظم الحكومية لإدارة البرنامج على أساس النتائج؛ (iv) الحضور الميداني وإيفاد مدير البرنامج القطري لتقديم الدعم للبرنامج في أوانه.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- المجموعات النهائية التي يستهدفها البرنامج هي الأسر الريفية في إقليمي بين تري وكاو بانغ والتي لديها حيازات صغيرة من الأراضي وأصول إنتاجية محدودة، مع التشديد على نحو خاص على العمال المعدمين في إقليم بين تري، والأقليات العرقية في إقليم كاو بانغ، والنساء الريفيات. كما سيعود البرنامج بالفائدة على كل من المشاريع الصغرى وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على طول سلاسل القيمة التي لها روابط تجارية مع المجموعة المستهدفة.

نهج الاستهداف

10- بما يتفق مع استراتيجية الاستهداف في الصندوق، سيتألف نهج الاستهداف ممّا يلي: (i) الاستهداف الجغرافي للقرى الفقيرة الواقعة ضمن الإقليمين؛ (ii) اختيار أنشطة وثيقة الصلة بمشاكل التسويق التي تواجهها الأسر الأشد فقراً؛ (iii) تأمين وصول الأسر الأشد فقراً إلى خدمات البرنامج وإلى أوسع طائفة من الفرص التي سيتيحها.

المشاركة

11- تتمثّل الطريقة الأجدى لضمان مشاركة المجموعة المستهدفة في إنشاء فرق للمصالح المشتركة وتنظيم عضوية هذه الفرق، وهو ما من شأنه أن يعزّز قدرة فقراء الريف على: أن يحدّدوا قيود السوق ويعالجوها، ويصلوا إلى الفرص التي توفرها السوق، ويسوّقوا منتجاتهم لتحقيق أثر أفضل ويعبّروا عن احتياجاتهم، وكذلك ليؤثروا على أنشطة البرنامج ويتفاوضوا مع الشركات في سلاسل القيمة.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- يهدف البرنامج إلى الحدّ من الفقر الريفي على نحو مستدام ومنصف، وهو ما يتواءم تواؤماً وثيقاً مع السياسات والاستراتيجيات التي حدّدتها خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فييت نام للفترة 2006–2010. والغرض من ذلك هو أن يستفيد فقراء الريف من مشاركة أحسن في الأسواق في إقليمي بين تري وكاو بانغ.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيعمل هذا البرنامج على تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي وقدرة مؤسسية لإفساح المجال أمام قيام مشاريع استثمارية مجزية وتحسين خدمات تنمية الأعمال على طول سلاسل القيمة، وذلك من أجل دعم المزارعين وزيادة مساهمة المؤسسات الوسيطة.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- تتمحور أهداف البرنامج حول ضمان أن يحظى فقراء الريف بما يحتاجونه من مهارات وتنظيم لتحسين وصولهم إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية، وإلى أسواق للمدخلات والمنتجات الزراعية تتسم بالشفافية والمنافسة، وإلى فرص لتنمية مشاريع ريفية غير زراعية، وكذلك إلى عمليات برمجة للسياسات المحلية والوطنية بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- تتواءم أنشطة البرنامج مع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فييت نام للفترة 2006–2010، والتي تدعو إلى إيجاد فرص اقتصادية لجميع أصحاب المصلحة وتحسين آليات السوق عبر خلق ظروف مواتية للأعمال والاستثمار واعتماد إطار قانوني عام لجميع أنواع المؤسسات سواء التابعة للدولة أو الخاصة، والتعاونيات وغيرها من الجماعات التعاونية الريفية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- يعكف الشركاء الإنمائيون على تنسيق البرنامج المقترح مع الإجراءات الحكومية. وتنسجم ترتيبات تنفيذه وإدارته انسجاماً تاماً مع الإطار القانوني الذي وضعته الحكومة للنظم والإجراءات المتعلقة بإدارة المشاريع والبرامج التي تجري ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية ومع ما تتضمنه من أهداف.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- للبرنامج خمسة مكوّنات هي: (i) تحسين بيئة الأعمال والاستثمار؛ (ii) خدمات تنمية الأعمال الريفية؛ (iii) توسيع وصول فقراء الريف إلى الأسواق؛ (iv) إدارة البرنامج؛ (v) جودة البرنامج.

18- ستركز الأنشطة ضمن مكوّن **تحسين بيئة الأعمال والاستثمار** في إقليم بين تري على إصلاح السياسات وإظهار الإمكانيات المتاحة لزيادة الاستثمار من خلال الشراكات بين جهات من القطاعين العام والخاص. أما في إقليم كاو بانغ، فستركز الأنشطة على إصلاح السياسات، وتحسين فعالية مؤسسات الدولة التي تمت خصخصتها وأثرها، وتحسين إدارة البيئة.

19- أما مكوّن **خدمات تنمية الأعمال الريفية** فسيشمل المكوّنات الفرعية التالية: (i) خدمات تنمية سلاسل القيمة؛ (ii) خدمات تحسين الإنتاجية الزراعية؛ (iii) التمويل الريفي.

20- كذلك سيعمل مكوّن **توسيع وصول فقراء الريف إلى الأسواق** على بناء قدرات فقراء الريف لكي يشاركوا مشاركة كاملة في الأسواق ويخططوا ويديروا الاستثمارات ذات التوجّه السوقي، بالتزامن مع القدرات الأوسع التي ستتولّد لدى المؤسسات والشركات بفعل المكوّنينِ الأوّلين.

فئات النفقات

21- للمشروع عشر فئات للنفقات، وهي: (i) صناديق الاستثمار المشتركة (42 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) ضمانات القروض والائتمان (24 في المائة)؛ (iii) الأشغال المدنية (1 في المائة)؛ (iv) خدمات العقود (2.4 في المائة)؛ (v) المساعدة التقنية، التدريب والدراسات (14 في المائة)؛ (vi) المركبات والمعدات والسلع (3.8 في المائة)؛ (vii) منتديات الأعمال والمعارض (2.6 في المائة)؛ (viii) المرتبات (4.1 في المائة)؛ (ix) التشغيل والصيانة (2.1 في المائة)؛ (x) غير مخصصة (4 في المائة).

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

22- ستضطلع وزارة التخطيط والاستثمار بالمسؤولية عن تخطيط أنشطة الرصد والتقييم وستقوم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى والجهات المانحة. وستعمل وزارة المالية، التي تعتبر الممثل الرسمي للدولة بوصفها جهةً مقترضة، على إدارة جميع الأموال وعمليات سداد أصل القرض. أما مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية، ومن خلال مكتبه في كل إقليم من الإقليمين، فسيكون مسؤولاً عن الائتمانات المقدّمة كجزء من المكوّن الفرعي للتمويل الريفي. وسيتولى الإقليمان المسؤولية العامة عن البرنامج من خلال اللجنة الشعبية الإقليمية في كلّ منهما.

مسؤوليات التنفيذ

23- ستقوم وحدة إقليمية لإدارة المشروع تابعة لدائرة التخطيط والاستثمار (مركز تشجيع الاستثمار) بتولي مسؤولية التنسيق مع المؤسسات العامة ومع خدمات الأعمال من القطاع الخاص التي تربط المزارعين

بالأسواق. وعلى مستوى الأقاليم، ستعمل الوحدة المذكورة على تعبئة ما لدى الدوائر الأخرى من طاقات من أجل التنفيذ. أما على مستوى المقاطعات، فسيقوم البرنامج بإنشاء مكاتب لإدارة مشاريع المقاطعات. أما اللجنة الشعبية البلدية في كل بلدية من البلديات المشاركة فستكون مسؤولة عن التنسيق مع صناديق الاستثمار المشتركة لتقديم تقارير إلى اللجنة الشعبية للمقاطعة كي توافق على عمليات تنفيذ المشاريع وتشرف عليها.

دور المساعدة التقنية

24- صمّمت المساعدة التقنية من الناحية الاستراتيجية بحيث تسهّل تنفيذ ما في البرنامج من ابتكارات.

الوضع القانوني لاتفاقيات التنفيذ الرئيسية

25- مع أنّ الطلبات التي تقدّمت بها حكومة فييت نام للحصول على التمويل المشترك من حكومتي لكسمبورغ وألمانيا قد وُضعت على قائمة المساعدة الإنمائية الرسمية، فلن تبدأ المفاوضات الثنائية مع هذين الطرفين إلاّ في أواخر 2007 أو أوائل 2008.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

26- تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 50.50 مليون دولار أمريكي على مدى ستّ سنوات. ومصادر تمويله هي: قرض مقدّم من الصندوق (69.3 في المائة)؛ منحة مقدّمة من الصندوق (1.1 في المائة)؛ حكومة فييت نام (10.2 في المائة)؛ الجهات المشاركة في التمويل (11.3 في المائة)؛ مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية (4 في المائة)؛ المستفيدون (3.6 في المائة).

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

27- المستفيدون الرئيسيون من البرنامج المقترح هم فقراء الريف والذين يكسبون رزقهم من الزراعة ومن فرص العمالة في المزرعة وخارجها ومن تملّك المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تشغيلها. كما سيعود البرنامج بالنفع على أناس آخرين على مدى سلسلة القيمة ممّن لديهم علاقات تجارية مع المزارعين ومع المؤسسات التي تقدّم خدمات تنمية الأعمال.

الجدوى الاقتصادية والمالية

28- ستمثل ضمانات والقروض والائتمان (24 في المائة) وصناديق الاستثمار المشتركة (42 في المائة) معاً ما نسبته 66 في المائة من التكلفة الإجمالية. وستُضمن استمرارية أنشطة الائتمان من خلال قيام مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية بتطبيق إجراءات صارمة لتقدير القروض بحيث تتمخّض الاستثمارات المعتمدة عن معدلات عائد مالي تتجاوز أسعار الفائدة الحالية في السوق. وسيُفرض معدل عائد اقتصادي متوقّع يتجاوز 10 في المائة كشرط على كل المشاريع التي تستخدم صناديق الاستثمار المشتركة. كما ستُضمن الاستمرارية المالية لإدارة البرنامج (6.25 في المائة من التكلفة الإجمالية) بعد انتهاء فترة البرنامج من خلال قيام حكومة فييت نام بتغطية الحدّ الأدنى من التكاليف المتكررة. أما التكاليف المتبقية

(27 في المائة من التكلفة الإجمالية) فجميعها تقريباً يتعلق ببنود رأسمالية في مجال المساعدة التقنية والتدريب، وهي بذا لا تنطوي على أية مسائل تخصّ الاستمرارية.

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

29- ستعمل وحدة إدارة المعرفة، التابعة لمشروع تحسين الأسواق لصالح الفقراء في مرحلته الثانية، والذي يموله مصرف التنمية الآسيوي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، على إيجاد المنتجات المعرفية وتوثيقها، وذلك على سبيل المثال من خلال تقارير نصف سنوية تلخّص الأنشطة والنتائج والإنجازات والدروس المستفادة، إضافةً إلى "موقع إلكتروني صغير" يوضع ضمن الموقع التابع للمشروع المذكور على الإنترنت، بحيث يكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات. وستدعم وحدة إدارة المعرفة عقد اجتماعات رسمية نصف سنوية للجمع بين أصحاب المصلحة من البرنامج اللامركزي للحدّ من الفقر الريفي كي يتبادلوا ما اكتسبوا من خبرات ويعرضوا ما حصدوا من دروس ونتائج. ولدى هذه الوحدة موظف محلي واحد من البلد نفسه بدوام كامل ومقرّه في مدينة هانوي.

الابتكارات الإنمائية التي سيروّج لها البرنامج

30- تحسين بيئة الاستثمار: سيهيئ البرنامج بيئةً سوقية لتشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص وتحسين التنافسية السوقية في القطاع الزراعي وإشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات تنمية الأعمال.

31- تعميم نهج تشاركي موجّه نحو السوق ضمن خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فييت نام: يقترح البرنامج منهجية للتخطيط من شأنها أن تستفيد من أدوات التخطيط الموجّه نحو السوق مثل تحليل سلاسل القيمة أو تقنيات خدمات تنمية الأعمال.

نهج توسيع النطاق

32- سيقوم البرنامج بوضع مجموعة من الممارسات والأدوات والأساليب لتُتخذ أسساً إرشادية للحدّ من الفقر على المستوى اللامركزي من خلال أنشطة موجهة للسوق، وسيُطبَّق ذلك على أقاليم أخرى في البلاد.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

33- يواجه البرنامج أربعة مخاطر رئيسية، هي: (i) قد لا تتمتع الوكالات التنفيذية بالقدرة على التكيّف مع بيئات الأعمال الموجهة للسوق؛ (ii) قد تفتقر المجموعة المستهدفة إلى القدرة على البدء في المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (iii) قد لا تتمتع الشركات والمؤسسات بالقدرات التقنية اللازمة لتقديم خدمات تنمية الأعمال؛ (iv) قد تفتقر إدارة البلديات إلى القدرة على إدارة التنفيذ اللامركزي لصناديق الاستثمار المشتركة. ومن بين التدابير الكفيلة بالتخفيف من هذه المخاطر ما يلي: (i) دورات تدريبية وحلقات عمل واسعة النطاق من أجل إحاطة المسؤولين الرئيسيين علماً بدورهم

كميسّرين لا مجرّد مقدّمين للخدمات؛ (ii) عمل مكثّف في مجال تقييم سلاسل القيمة بغية تحديد المجالات الأفضل لتركيز الدعم على المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (iii) تدريب موسّع لأصحاب المشاريع الموجودين والمحتملين على يد خبراء استشاريين بعقود قصيرة وطويلة الأجل؛ (iv) تدريب أساسي للجان الشعبية البلدية، وللموظفين والمحاسبين العاملين فيها.

التصنيف البيئي

34- عملاً بإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صُنف البرنامج كعملية من "الفئة باء" نظراً لأنه لن يسفر على الأرجح عن أية آثار سلبية ذات شأن على البيئة.

كاف – الاستدامة

35- ستزداد فوائد البرنامج مع مرور الوقت نتيجة تواصل الاستثمار من القطاع الخاص. وستُضمن الاستدامة عن طريق قدرة القطاع الخاص على تقديم المزيد من الخدمات العامة في ظل موارد اقتصادية أقل.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

36- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية فييت نام الاشتراكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وسوف ترفق الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

37- وجمهورية فييت نام الاشتراكية مخوّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

38- وإني مقتنع بأنّ التمويل المقترح يتّفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

39- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قــرّر: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمته اثنين وعشرين مليونا وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (22.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2047 وأن يتحمّل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قــرّر كذلك: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (350 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007)

التركيز على التمايز بين الجنسين

1- يتم العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة التمايز بينهما، واستهداف مشاركة النساء في أنشطة البرنامج من خلال التدابير الآتية:

(أ) تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج، بما يشمل العمل نحو تحقيق مشاركة أكبر للنساء في عملية اتخاذ القرارات في البرنامج؛

(ب) ضمان أن لا تقلّ نسبة مشاركة النساء في دورات التدريب للوظائف والمهارات المختلفة عن 40 في المائة؛

(ج) تشجيع مجموعات الادخار والائتمان النسائية؛

(د) ضمان أن تتضمن اختصاصات موظفي البرنامج تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين باعتبار ذلك مسألة مهمة في جميع الأنشطة؛

(هـ) تصنيف مؤشرات الرصد حسب الجنس، وفق الحاجة، كي يتسنى لإدارة البرنامج أن تقوم بتقييم أثر البرنامج على النساء والرجال، لتمكينهم من الاستجابة للتحديات والفرص ومختلف القضايا الأخرى؛

(و) توفير ميزانية لتمكين إدارة البرنامج من معالجة ما يطرأ من قضايا وعقبات تتعلق بالتمايز بين الجنسين أثناء تنفيذ البرنامج.

المشاغل المتعلقة بالسكان الأصليين

2- تضمن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ("الحكومة") بأن تولى العناية اللازمة بمشاغل السكان الأصليين أثناء تنفيذ البرنامج، وتقوم لتحقيق هذا الغرض، بضمان ما يلي:

(أ) تنفيذ البرنامج بما يتفق والأحكام السارية ذات الصلة من التشريعات الوطنية بشأن السكان الأصليين؛

(ب) تمثيل السكان الأصليين على نحو كافٍ ومنصف في التخطيط المحلي لأنشطة البرنامج؛

(ج) إيلاء حقوق السكان الأصليين ما تستحق من احترام؛

(د) مشاركة مجتمعات السكان الأصليين في حوار السياسات وفي التسيير المحلي؛

(هـ) احترام ما يتعلق بهذا الموضوع من أحكام وردت في الإعلانات والمواثيق و/أو الاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومة؛

(و) لن يتعدى البرنامج على الأراضي التي تستخدمها أو تقطنها تقليدياً مجتمعاتُ السكان الأصليين.

ممارسات إدارة الآفات

3- تضمن الحكومة ألاّ يكون من بين مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أية مبيدات تحظرها منظمة الأغذية والزراعة أو تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

الرصد

4- تكون وحدات إدارة المشروع في الأقاليم مسؤولةً عن إنشاء نظام ملائم وعملي للرصد والتقييم وصيانة هذا النظام. ويشتمل نظام الرصد والتقييم على إطار الصندوق لنظام إدارة النتائج والأثر، والغرض الرئيسي من ذلك هو تقييم أثر أنشطة البرنامج على حياة المجموعة المستهدفة.

مراجعو الحسابات المستقلون

5- ستقوم كل وحدة من وحدات إدارة المشاريع في الأقاليم باختيار مراجعين مستقلين ليقوموا بمراجعة الحسابات والكشوف التي تخص مشاريعها، ووزارة التخطيط والاستثمار فيما يخص الأنشطة الواقعة في إطار مكون جودة البرنامج، ويتم اختيارهم على أساس عملية عطاءات مفتوحة وتنافسية بما يتفق مع الإجراءات المحددة في اتفاقية التمويل. وتخضع عملية الاختيار لاستعراض وموافقة من الصندوق على نحو مسبق.

التأمين على موظفي البرنامج

6- توفر الوكالات الرئيسية للمشروع لموظفي البرنامج الرئيسيين تأميناً صحياً وتأميناً ضد مخاطر الحوادث بما يتفق والممارسات المتبعة في مجال الخدمة المدنية الوطنية.

تعيين الموظفين

7- تضمن الحكومة أن يتم تعيين الموظفين والإبقاء عليهم على أساس عقود عمل مرضية.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

8- تعمل الوكالات الرئيسية للمشروع على ضمان ما يلي:

(أ) تخصيص جميع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار البرنامج للجهات المشاركة فيه من أجل تنفيذ البرنامج؛

(ب) أن تكون أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج ملائمة لاحتياجات البرنامج؛

(ج) أن يقتصر استخدام المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج على أغراض البرنامج حصراً.

التدليس والفساد

9- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما علمت بذلك أو أطلعت عليه.

التعليق

10- (أ) يحق للصندوق أن يعلّق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض و/أو من حساب المنحة في حالة حدوث أيّ من الوقائع المحددة في "الشروط العامة"، أو في حالة حدوث أي مما يلي:

(i) إذا ما تم إبعاد مدير المشروع (مدرائه) عن المشروع (المشاريع) بدون موافقة مسبقة من الصندوق؛

(ii) إذا ما قرر الصندوق، بعد استكمال تقييم مشترك وبعد التشاور مع الحكومة، أنّ الفوائد المادية للبرنامج لا تصل إلى المجموعة المستهدفة على نحو كاف، أو أن أشخاصاً من خارج هذه المجموعة ينتفعون منها؛

(iii) إذا ما قصرت الحكومة في أداء أي عهد منصوص عليه في اتفاقية تمويل البرنامج، وقرر الصندوق أن ذلك التقصير قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(iv) إذا ما تم التنازل عن اتفاقية القرض الثانوية، أو أي بند من بنودها، أو جرى تعليقها، أو إنهاؤها، أو تعديلها، أو تغييرها دون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(v) إذا ما تم التنازل عن كتيبات دليل تنفيذ المشاريع، أو أي من أحكامها، أو تعليقُها أو إنهاؤها أو تعديلها أو تغييرها بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يحتمل أن يكون له، تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(vi) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس تتعلق بالبرنامج، وأخفقت الحكومة في اتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بما يرضي الصندوق؛

(vii) إذا لم يُنفَّذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً لاتفاقية تمويل البرنامج.

(ب) بصرف النظر عما ذكر أعلاه، سيوقف الصندوق، كلياً أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض و/أو من حساب المنحة إذا لم تُستكمل على نحو مُرضٍ تقرير مراجعة الحسابات لإقليم بين تري وتقرير مراجعة الحسابات لإقليم كاو بانغ، وتقرير مراجعة حسابات وزارة التخطيط والاستثمار، وذلك في غضون اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.

الشروط المسبقة للسحب

11- (أ) لن يُسمح بالسحب لأي فئة من فئات المصروفات في قائمة مخصصات القرض والمنحة إلاّ بعد (i) أن تُقدّم خطط العمل والميزانيات السنوية للسنة الأولى (للثمانية عشر شهراً الأولى من البرنامج) من البرنامج، بما في ذلك خطة التوريد الأولى، إلى الصندوق ويوافق عليهما؛ (ii) وأن يكون الصندوق قد

وافق على مسودة كتيبات دليل تنفيذ المشاريع، وبعد تسلمه نسخة منها بالصيغة التي اعتمدتها الوكالات الرئيسية للمشروع.

(ب) لن يُسمح بالسحب للفئة الأولى (صناديق الاستثمار البلدية) من قائمة مخصصات القرض والمنحة إلاّ بعد أن تكون اللجنة الشعبية الإقليمية في كل مشروع قد أصدرت التصريحات اللازمة لتمكين البلديات المعنية بالمشاريع من تطبيق أساليب محاسبة صارمة للبناء.

(ج) لن يُسمح بالسحب للفئة الثانية (الائتمان وتأمين القرض) من قائمة مخصصات القرض والمنحة إلاّ بعد أن يكون قد تم إبرام اتفاقية التمويل الثانوية بين الحكومة ومصرف فييت نام للتنمية الريفية والزراعية، على نحو يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعاً، واستلام الصندوق نسخة موقعة من هذه الاتفاقية؛ وإلا بعد قيام المصرف المذكور بإعداد دليل القرض وموافقة الصندوق عليه.

الشروط المسبقة للنفاذ

12- تصبح اتفاقية تمويل البرنامج نافذة رهناً بتحقيق الشروط التالية:

(أ) قيام الحكومة ووحدات إدارة المشاريع في الأقاليم ومصرف فييت نام للتنمية الريفية والزراعية ووزارة التخطيط والاستثمار بفتح الحسابات الخاصة، وحساب تلقي المنحة، وحسابات البرنامج حسب الأصول؛

(ب) أن يكون قد تمّ التوقيع على اتفاقية التمويل حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصودق عليهما من قبل جميع الجهات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ج) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن المستشار القانوني للحكومة المفوض بإصدار مثل هذه الآراء، وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعاً.

Key reference documents

Country reference documents

Socio-Economic Development Plan (SEDP) 2006-2010

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
Country strategic opportunities paper (2003)
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Targeting Policy: Reaching the Rural Poor
Procurement Guidelines
Learning Notes

Logical framework

Objectives (Programme Narrative)	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal			
Overall Goal (Impact) To achieve sustainable and equitable poverty reduction and improve livelihoods of the rural poor	- **Number of household with improvements in household assets ownership index*** - **Reduction in the prevalence of child malnutrition, by gender (h/a, w/a, w/h)*** - Change in position of the province in the National Human Development Index - Reduction in the prevalence of people below the poverty line in targeted areas	- Baseline, mid-term, and Completion assessment - DOLISA statistics - National Human Development Statistics	Climate and environmental condition changes do not offset increases in productivity
Programme Purpose			
Programme Purpose (Immediate Objective) Rural poor benefit from improved market participation in Ben Tre and Cao Bang provinces	- **Number of rural poor households experiencing improved food security*** - Decrease in the rate of unemployment in the province - Share of production sold, by commodity, for rural poor households - Quantity of product sold, by commodity, for rural poor households - Farm gate prices for strategic commodities	- DOLISA statistics - VBARD reports - National Human Development Statistics - Annual survey of sample of beneficiaries(MSMEs/individuals) - Participatory Monitoring and Evaluation (PME) - Marketing Monitoring System	Continued political commitment to decentralization of the development process and poverty reduction Demand and purchasing capacity of markets can absorb increased offer of agro-industry commodities
Outcome Component 1 (Improving Business and Investment Environment)			
Direct benefit: Investment and business environment is improved and pro-poor	- Improvement in provincial performance in PCI - Private Sector Development Service sub-index of PCI - % increase in private investment in strategic rural sectors - Number of enterprises registered for investors from outside the province - Number of new joint ventures/cooperatives/ MSMEs registered - Number of MSMEs of target groups registered - Number of PPP initiatives developed - Ratio of production of non-traditional/commercial commodities to traditional commodities in provincial GFP (gross farm production) - Number of new trade mark and copy right claims for food/agro-processing products - Private sector equity share in former state owned companies - Increase in enterprises' profits - Target groups' perceptions on the participation of private sector and commune representatives in business related government decision-making process	- Provincial level PCI statistics - Provincial level register of enterprises (Department of Planning and Investment) - Records from business facilitation agencies - PME	Line departments are ready to cooperate to promote a sound business environment Private stakeholders are interested and have resources available to invest in PPP
Outcome Component 2 (Rural Business Development Services)			
Direct Benefit: Productivity and competitiveness of poor farmers, MSMEs, and other producer/processor groups at various stages of value chain increased	- **Number of (full time) job opportunities created by supported agro-processing MSMEs** - Number and %of vocational training graduates that have a stable employment 6 months after they received the training - Labour Training Sub Index of PCI - Land productivity (kg/ha), by commodity - Average decrease in post-harvesting production loss, by commodity - Annual percentage increase of VBARD portfolio (savings/credits) in targeted communes - Number of certifications of food products in (Farmers/MSMEs)	- Annual surveys of sample of beneficiaries (Individuals and MSMEs) - Provincial statistics/market information system on inputs costs and commodity prices - PME - Follow up on vocational training graduates by VTCs/Women's Union/Farmers' Union - Chamber of Commerce and Industry - Data and Information from VBARD - Mid-term and completion assessments	Rural producers reactive to the possibility of improving the quality of their production and of their business Rural producers reactive to the possibility of certifying the quality of their production Enterprises and institutions might not have the technical capability to provide services
Outcome Component 3 (Market Oriented Planning and Investment)			
Direct Benefit: Rural poor participate in markets and market oriented public investments	- % increase in the total value of production outputs in targeted communes - % increase in the value of marketed production in targeted communes - % of group members think that common interest groups (CIGs) have positively influenced their productivity and market opportunities (by type of CIG, type of project support, type and quantification of benefit) - Total number of persons (m/w; p/np) benefiting from commune projects and initiatives financed by the Commune Investment Funds (CIFs) (by type of project, type of benefit, m/w, p/np) - % of the poor stating that CIF financed projects meet their needs and are beneficial	- Commune level statistics on production x farm gate prices appraised by PMU - Annual surveys of sample of beneficiaries (Individuals, CIGs and MSMEs; Progress and completion reports submitted by CIFs - Compilation of report data by PMUs and regular multi-stake holder evaluation workshops at all level - PMU survey	Target groups are prepared to take ownership of the market-development process Communes/villages accept ownership of all commune programmes implemented and assume full responsibility for maintenance
Outcome Component 4 (Programme Management)			
Direct Benefit: Efficient coordination structures and management practices for this and future programmes and projects developed in both provinces	- Delivery of project inputs - Rate of disbursement	- Monitoring records - Project disbursement statistics - MTR and completion assessment	There might be insufficient manpower to staff the PPMU and district project management offices adequately